



## توصيات

### ورشة العمل حول «دور الأدلة في رفع مستوى الصياغة التشريعية» مجلس النواب اللبناني ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٦

- ١- وضع إطار موحد يتضمن مبادئ عامة للصياغة التشريعية في البرلمانات العربية انطلاقاً من أدلة الصياغة التي تمّ تحضيرها.
- ٢- اعتماد دليل الأسباب الموجبة للتشريعات من قبل الاتحاد البرلماني العربي والمعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية، ووضعه على الموقع الإلكتروني لكل منهما.
- ٣- وضع دليل (أو معجم تشريعي) للمصطلحات والتعبير القانونية المختلفة المستعملة في الدول العربية لتوضيح مفاهيمها والعمل على توحيدها.
- ٤- العمل على وضع دليل توجيهي موحد لتحليل التشريعات وتقييم أثرها.
- ٥- تشكيل هيئة موحدة تضم خبراء من الدول العربية في مجال الصياغة التشريعية على المستويين النظري والتطبيقي لمراجعة المقترحات على مختلف الأدلة وتحديثها.
- ٦- إقامة دورات تدريبية وورش عمل متخصصة لكل من موظفي المجالس التشريعية والمساعدين البرلمانيين لتعريفهم على الأدلة وتشجيعهم على استخدامها.
- ٧- السعي لدى المجالس التشريعية العربية بهدف مراجعة أنظمتها ولوائحها الداخلية لجهة تضمينها قواعد تتعلق بالصياغة التشريعية كشرط لقبول مقترحات ومشروعات القوانين.
- ٨- تشجيع البرلمانيين المشاركين في الورشة على اعتماد الأدلة التي تمّ عرضها والمساعدة في نشرها على مستوى برلماناتهم.